

انتقالها منة الى وطنه والايها كالمعدومة لما في
تكليفه المأمر معها هناك من التعريب والرجوع
لاحتلال هذا التخصيص ولا يمنع ماله الغائب
نكاح الامة ولو وجد حرة يبيع مستكبر
خلت له الامة ولو وجد حرة ترضى بمؤجلك
ولم يجد المهر او ترضى بدون مهر المتل وهو واحد
خلت له الامة في العمارة المأوى لان ذمته يقرب
مستفولة في الحال وقد لا يجده عند حلول الاجل
دون العمارة الثانية لقد رت على نكاح حرة
والمنة في ذلك قليلة اذ العادة المسماحة
في المهور ولو رضيت حرة بالامر خلت له الامة
ايضا لو جوب مهرها بالوطئ **في الثاني** الشروط
حوق المنع وهو الوقوع في الزنا بان تغلب
شهوةه وتغيب تقواه وان لم يغلب على طمسه
وان لم يغلب على طمسه وقوع الزنا بل بوقفه
لاعلى ذمته ومنه منعت شهوته ولا تقوى
او صرورة او حياء يستعجم معه الزنا او قويت
شهوته وتقواه لم تخل له الامة لانه لا يخاف
الزنا فلا يجوز له ان يرق ولده لعقبا وطير
او كسر شهوته او عمل لعنت المستعنة بسحرهم
الزنا لانه سببها بالحد في الدنيا او العقوبة

في الاخيرة

في الاخيرة والاصل فيما ذكر قوله تعالى ومن لم يستطع
شك طولا ان يملك المحصنات المؤمنات التي قوله ذلك
من خشي العنت منكم والطول التسعة والاشهاد
بالمحصنات الحار قال التروياي وبالعت عمومه
لا خصوصه حتى لو حاق العنت من امة بعينها العقبة
ميدا ليهما وحيه لم فليس له ان يترجمها اذا كان
واحد المطلق لان العنت لا معنى لاعتيار هنا
لانا هذا تمييز بين البطالة واطالة العكر وم من
انسان ابتلا به وسلافة انتهى والوجه ترك
التقييد بوجود الطول لانه يقتضي جوان نكاحها
عند فقد الطول فينفوت اعتبار عموم العنت مع
ان وجود الطول كاف في المنع من نكاحها او من
الشروط علم ان الحار لا يبيع امين وان الطسوح والمبيع
ذكرة لايجل له نكاح الامة مطلقا وهو كذلك
اذ لا يتصور منه الزنا ولو وجدت الامة زوجا
مجبوبا ساد ان ابطال النكاح وادعى الزوج
خذون الحيت بعد النكاح وان حكم بصحته
نكاحه فان لم يمكن حذونه فان كان الموضع سديلا
وقد عقد النكاح آس حكم ببطالان النكاح والشروط
الثالث اسلامها المسلم حرا وعينه بما تر فلا تخل له
كتابة اما الحرة في تعالي من تملك ايما نكح